

حملة الدولة الديمقراطية الواحدة

الوثيقة التأسيسية

توطئة

عادت في السنوات الأخيرة فكرة الدولة الديمقراطية الواحدة في كل فلسطين التاريخية للظهور مجدداً، كأفضل حل للصراع، وبدأت تكتسب تأييداً متزايداً على المستوى الشعبي. هذه الفكرة ليست جديدة، إذ إن حركة التحرر الوطني الفلسطينية، قبل النكبة وبعدها، كانت قد تبنتها، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية حتى انخراطها في المفاوضات السلمية في نهاية الثمانينيات، والتي توجت بتوقيع اتفاق أوسلو عام 1993. فقد توخت القيادة الفلسطينية من هذا الاتفاق، ولكنه انتهى بفعل التعنت 1967 الانتقال إلى مرحلة تأسيس الدولة الفلسطينية المستقلة على الأراضي المحتلة عام 1948، إلى تكريس المشروع الكولونيالي الاستيطاني، وإلى تمزيق الضفة الغربية والقدس وغزة إلى كاتنونات معزولة.

لقد بات واضحاً موت حلّ الدولتين، وهو في الأساس حلّ غير منصف. فقد دفنته إسرائيل بسياساتها الكولونيالية الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية، التي كان من المفترض أن تقوم عليها الدولة الفلسطينية المستقلة. وغدا الشعب الفلسطيني الذي يعيش في فلسطين التاريخية، بما فيه الجزء الذي يعيش تحت المواطنة الإسرائيلية، رازحاً تحت نظام قهر واحد.

في ظلّ هذه التطورات الخطيرة، والأهم، انطلاقاً من قيم العدالة والتحرر والديمقراطية، يتأكد أن الطريق الوحيد لتحقيق العدالة والسلام الدائم هو تفكيك نظام الأبارتهايد الكولونيالي في فلسطين التاريخية، وإقامة نظام سياسي مبني على المساواة الكاملة في الحقوق، وعلى التطبيق الكامل لحق العودة، من خلال وضع آلية تصحح المظالم التاريخية للشعب الفلسطيني التي نتجت عن المشروع الصهيوني الكولونيالي.

وعلى خلفية ما تقدم، يبادر العديد من الأفراد والمجموعات، فلسطينيين وإسرائيليين، إلى إحياء فكرة الدولة الواحدة في العقد الأخير، بنماذج مختلفة، كالدولة ثنائية القومية والدولة الديمقراطية الليبرالية والدولة الاشتراكية. ولكنهم جميعاً يلتقون حول هدف إقامة دولة ديمقراطية واحدة في فلسطين كبدائل لنظام الأبارتهايد الكولونيالي الذي تفرضه إسرائيل على البلاد كلها، من البحر إلى النهر، والذي سقط نهائياً نموذجاً في جنوب أفريقيا عام 1994، بفضل النضال التحرري المشترك بين السود والبيض، الذي قاده المؤتمر الوطني الأفريقي.

إن البرنامج السياسي الذي تطرحه "حملة الدولة الديمقراطية الواحدة" يوفّر قاعدة لتوطيد هذا الحلّ في الوعي العام، والذي نسعى من خلاله لحشد التأييد له بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وبدعم من مناصري الحرية والعدالة في العالم، وعبر كفاح مشترك ضدّ نظام الأبارتهايد. فقط عبر دولة ديمقراطية جامعة، منحررة من الاستعمار وترتكز على العدالة والمساواة، نضمن مستقبلاً أفضل لأبنائنا، وسلاماً حقيقياً في كل فلسطين التاريخية.

البرنامج السياسي

1. **دولة ديمقراطية - دستورية واحدة:** تقام الدولة الديمقراطية الواحدة بين البحر الأبيض المتوسط ونهر الأردن، كدولة لكل مواطنيها، بما فيهم اللاجئيين الفلسطينيين، بحيث يتمتع جميع المواطنين بحقوق متساوية، إضافة إلى الحرية والأمن. هذه الدولة تكون ديمقراطية دستورية، تتبع سلطة الحكم وسنّ القوانين فيها من إرادة الشعب، ويتمتع جميع مواطنيها بحقوق متساوية في الانتخاب والترشح لأي منصب والمساهمة في حكم البلاد.
2. **حق العودة والتأهيل والاندماج في المجتمع:** تتبنى الدولة حق اللاجئيين الفلسطينيين، الذين يعيشون في الشتات والذين يعيشون حالياً في فلسطين التاريخية، بما في ذلك الفلسطينيين حملة المواطنة الإسرائيلية، والذين طردوا من ديارهم عام 1948 وكذلك نسلهم، في العودة إلى البلاد، وإلى الأماكن التي طردوا منها، وإعادة بناء حياتهم الشخصية ودمجهم في المجتمع والاقتصاد ومؤسسات الحكم في الدولة. وستطبق الدولة هذا الحق كاملاً، وسيتم بأقصى ما يمكن إعادة الملكية الخاصة والجماعية للاجئين الفلسطينيين و/ أو الحصول على تعويضات مناسبة.

3. **الحقوق الفردية:** لن يُسمح بقوانين أو مؤسسات أو ممارسات تجيز التمييز بين مواطني الدولة على خلفيه الانتماء الإثني أو القومي أو الثقافي أو على أساس اللون أو النوع الاجتماعي (الجنس)، أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو الملكية أو التوجه الجنسي. تمنح الدولة كل مواطنيها الحق في حرية الحركة والإقامة في أي مكان في الدولة، وكذلك حرية المُعتقَد والفكر. وبالإضافة إلى الزواج المدني، توفر الدولة إمكانيات للزواج المدني لمن يرغب في ذلك. كما تمنح الدولة كل المواطنين حقوقاً متساوية في جميع المجالات وفي جميع مؤسسات الدولة.
4. **الحقوق الجماعية:** في إطار الدولة الديمقراطية الواحدة، سيحمي الدستور الحقوق الجماعية وحرية التنظيم – قومية، اثنية، دينية، طبقية وجندرية (على أساس النوع الاجتماعي/الجنس)، وسيوفر الضمانات الدستورية لازدهار جميع اللغات والفنون والثقافات بحرية. لن تحظى أي جماعة في هذه الدولة، بأي امتيازات خاصة، ولن يكون لأي منها نفوذ أو سيطرة على الآخرين. ودستورياً، لن يُسمح للبرلمان بسنّ قوانين تميز ضد أي جماعة إثنية أو قومية أو دينية أو ثقافية أو طبقية في البلاد.
5. **الهجرة:** سيتم الحصول على مواطنة الدولة لأناس آخرين، يريدون الهجرة إليها، من خلال إجراءات الهجرة العادية.
6. **بناء مجتمع مدني مشترك:** تسعى الدولة إلى تنمية مُجتمع مدني حيوي، حيث سيتم تشجيع إقامة مؤسسات مدنية، وبخاصة تربوية وتعليمية واقتصادية، مشتركة.
7. **الاقتصاد والعدالة الاقتصادية:** تسعى رؤيتنا إلى تحقيق العدالة، الاجتماعية والاقتصادية، وإلى وضع سياسة اقتصادية تنص على عقود من الاستغلال والتمييز التي أوجدت فجوات اجتماعية واقتصادية عميقة بين الناس الذين يعيشون في هذه البلاد. فتوزيع الدخل في إسرائيل/ فلسطين هو الأكثر تفاوتاً من أي بلد في العالم. يجب على الدولة، التي تسعى إلى تحقيق العدالة، أن تضع سياسة اقتصادية إبداعية لإعادة التوزيع على المدى الطويل، وذلك لضمان حصول جميع المواطنين على فرص متكافئة في التعليم والعمالة المنتجة والأمن الاقتصادي ومستوى معيشي كريم.
8. **الالتزام بحقوق الإنسان والعدل والسلام:** ستحافظ الدولة على القانون الدولي، وستسعى إلى حل النزاعات بالطرق السلمية من خلال التفاوض والأمن الجماعي وفقاً لميثاق الأمم المتحدة. وستقوم الدولة بالتوقيع والمصادقة على جميع المعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، وسيرفض شعبها العنصرية وسيعزز الحقوق الاجتماعية والثقافية والسياسية على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة ذات الصلة.
9. **دورنا في المنطقة:** تتعاون "حملة الدولة الديمقراطية الواحدة" مع القوى التقدمية والديمقراطية في العالم العربي التي تناضل من أجل الديمقراطية والعدالة الاجتماعية، ومن أجل مجتمعات ناهضة ومتمحرة من الاستبداد والسيطرة الخارجية. وتحديداً تسعى الدولة الواحدة إلى تعزيز الديمقراطية والحرية في منطقتي الشرق الأوسط، بحيث يتم احترام شعوبها ومواطنيها وأديانها وتقاليدها وأيديولوجياتها، ويُحترم حقها في النضال من أجل المساواة وحرية التفكير. إن تحقيق العدالة في فلسطين سيسهم في تحقيق هذه الأهداف والطموحات الشعبية.
10. **مسؤوليتنا العالمية:** على المستوى العالمي، تُعتبر "حملة الدولة الديمقراطية الواحدة" جزءاً من القوى الديمقراطية والتقدمية التي تناضل من أجل نظام عالمي بديل، يكون تعددياً ودائماً، وأكثر عدلاً ومساواة وإنسانية، وخالياً من الاستغلال والعنصرية والتعصب والقمع والحروب والاستعمار والإمبريالية، بحيث تُصان فيه كرامة الإنسان، وتُحترم حقوقه في الحرية والتوزيع العادل للثروة، وتُوفّر له بيئة صحية مستدامة.